Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الزيوت أو استيراد الأغذية بكل أنواعها فهذه جميعها تمثل سلعاً محددة السعر ونسبة الربح.. وهذه عمليات تخضع للعرض والطلب. أما بالنسبة لقطاعات الخدمات.. فإن لها من المشاكل ما يجعلها تسير وفق حذر شديد ومنظور إداري ضيق لا يجب التوسع فيه وإلا تعرض المشروع للخسارة، وهذا لا يمنع من إحلال الشاب السعودي المؤهل محل الموظف المستقدم بل هو الطريق الأمثل لأرباب العمل أن يقوموا به.

وأقترح أن تقوم وزارة العمل بعمل دراسة ميدانية لمشاريع القطاع الخاص بالمملكة كافة.. ضمن استبيان من خلال مكاتبها وفروعها، ومعرفة التخصصات التي يشغلها الأجانب في جميع القطاعات الخاصة.. ومرتباتهم التي يتقاضونها.. ومن ثم التعامل على ضوء حجم دخل المؤسسة وإنفاقها.. ومجالات التخصص النوعي الذي تطلبه المؤسسة والموجود الحالي من التخصصات المتوفرة والتي ربما لو تركت لأحدثت بطالة مقنعة لا سمح الله.

كما أن على وزارة العمل والعمال حماية رب العمل.. فمجمل النظام المعمول به في المملكة يخدم العامل أو الموظف أكثر من حماية رب العمل. وهذا منظور مهم يجب التعامل معه بموضوعية وحذر حتى لا يخلق شيئاً من عدم القناعة والاحتجاج وكثرة المشاكل وتلمس الأسباب لمضايقة العامل أو الموظف حتى يقدم استقالته. ومن خلال التجربة فإن البعض من شبابنا يحب أن ينتظم في عمل حكومي أو شركات حكومية، وفي النادر تجده يرغب في العمل في القطاع الخاص.. وإذا اقتنع وتم التعاقد معه تجده في أغلب الأحيان غير منضبط نظاميًا ويعتبر أي توجيه إليه أو تكليف امتهاناً لإنسانيته.. وقد يقول البعض إنها رؤية خاطئة ولكنني أقول ذلك من خلال التجربة والتعامل وليس